حركة الاسعار في الموصل
خلال العهد العثماني ١٥١٦ـ١٩١٨

أ.م.د. غسان وليد الجوادي*

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٥/٢٢
تاريخ قبول النشر ٢٠١٧/١٢/١٨

ملخص البحث:

تناول العديد من المؤرخين موضوع الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الموصل في العهد العثماني١٥١٦- ١٩١٨ ويأتي هذا البحث من ضمن هذين الجانبين، ولاسيما أن المدينة كانت تشهد بين الحين والآخر عدم الاستقرار في الاسعار، صعوداً وهبوطاً ولأسباب مختلفة، وتأثير ذلك على حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولات الحكومة والسكان للتغلب على هذه المشكلة بإيجاد الحلول المناسبة لها، سواء عن طريق المراقبة من قبل موظف مختص أو محاولة توفير المواد الضرورية في مختلف الظروف.

Movement of the prices in Mosul in the Ottoman era

1516– 1918

lC.Dr, Ghassan walid aljawadi

Zakhounivirsty/Art of school / history department

Abstract

A number of historians dealt with the economical and social of Mosul city in the ottoman era 1516-1918 . this research is focused on both these aspects particularly the city witnessed instability in the prices up and down sometime for many reasons and its effect on life of people at the economical and social levels in addition to the attempts of the government and people to surmount this problem by finding the right solutions either via the competent functionary monitoring or an attempt of procurement of the raw materials under different circumstances.

* استاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة زاخو.

المقدمة

تعد حركة الاسعار صعوداً وهبوطاً ولأسباب مختلفة من الجوانب المهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الموصل في العهد العثماني (١٥١٦ – ١٩١٨) ومن خلالها يمكن التعرف على بعض الجوانب ذات الأهمية لهذه المدينة على الرغم من قلة المعلومات والأرقام عن هذا الموضوع، وكما يذكر شارل عيساوي: "أنها تتصف بالندرة"[١]، إذ لا تتوفر إحصاءات رسمية عن مستوى الأسعار في هذا العهد، لا قبل الإصلاح النقدي في الدولة العثمانية الذي صدر عام ١٨٤٠م، ولا بعده، ولكن الكوارث و الأزمات كسقوط الثلج وانقطاع المطر، والغلاء وانقطاع الطرق ومهاجمة القوافل التجارية وانعدام الأمن والنزاعات الداخلية بين العشائر والسلطات المحلية في الولايات، وغيرها من الأحداث التي مرت بالعراق بشكل عام والموصل بشكل خاص، تعطينا فكرة عن حركة الأسعار وبالتالي عن المستوى المعيشي للسكان[٢].

وقد وصلتنا بعضاً من المعلومات حول الأسعار من خلال مؤلفات الرحالة الأوربيين الذين مروا بالموصل وسجلوا ملاحظاتهم عن المدينة أما المصادر الأخرى فيمكن الإشارة إلى سجلات المحكمة الشرعية بالموصل إذ لم أتمكن من الاستفادة منها بشكل مباشر، وهي ذات أهمية في معرفة حركة الأسعار ولاسيما في القرن التاسع عشر، ولذلك اعتمدت على بعض البحوث والتي تمكن أصحابها الاستفادة من هذه المصادر.

وكذلك كان لمؤرخ الموصل ياسين بن خير الله العمري[٣]، اهتمام وتتبع في الإشارة إلى أسعار عدد من السلع وفي ظروف مختلفة، وفي بعض الأحيان يشير إلى سبب ارتفاعها أو هبوطها .وقد حاول البحث الاجابة على بعض التساؤلات منها ماهي الأسباب الرئيسية حول تذبذب الاسعار، و ما هو دور الدولة في معالجة بعض القضايا كالاحتكار والحد من ارتفاع الاسعار وجلب المواد الضرورية وتسعير بعض المواد ودور الوالي والمحتسب في هذه المسألة.

أولاً : ظاهرة رخص الاسعار في الموصل

تعد الموصل من المراكز التجارية الرئيسة في العراق فضلاً عن بغداد والبصرة في العهد العثماني ولها علاقات تجارية محلية وإقليمية واسعة[٤]. وكانت أسواقها المركز الرئيسي الذي يستقطب تجارة مختلف المحاصيل التي تنتج في أطرافها[٥]، ومن الصعوبة اجراء مقارنة لأسعار لمختلف المواد بين الموصل والمدن الاخرى لعدم توفر البيانات والاحصاءات ولذلك فإننا نعتمد في ذلك على أقوال الرحالة الغربيين لأنهم كانوا يقارنون الاسعار بين الموصل والمدن التي

مروا منها، ربما في فترات زمنية متقاربة ومن خلالهم تبدو لنا الصورة أوضح حول رخص الاسعار أو ارتفاعها.

ويتفق معظم الرحالة على أن أسعار معظم المواد الغذائية الضرورية معتدلة كانت ورخيصة ولاسيما الخبز والفواكه[٦]. ولذلك فالرحالة الإيطالي فنشنسوvincenzoالذي زارها سنة ١٦٥٦م عبر عن اندهاشه بقوله: "فأخذني العجب من الأسعار البخسة التي تطلب لمختلف البضائع وقد اشتريت حاجيات كثيرة"[٧]، دلالة على أنه شاهد أسعار مرتفعة في المدن التي مر فيها لنفس الحاجيات التي اشتراها من الموصل.

وهكذا بالنسبة لأسعار الحيوانات الحية إذ يذكر: أن سعر الشاة الواحدة هي أربع شاهيات[٨]، وسعر البقرة قطعتين أبو شلبي[٩]، والخيول العربية الأصيلة تباع بأربعة قروش[١٠] أو خمسة والحصان الذي يبلغ قيمته اثنا عشر قرشاً أو خمسة عشر قرشاً، يباع في أوروبا بـــ خمسين ديناراً أو ستين على أقل تقدير[١١]. وقد ظلت أسعار الخيل واطئة حتى أواخر القرن التاسع عشر وارتفعت نسبياً في بداية القرن العشرين ولكنها مع ذلك كانت رخيصة قياساً إلى أسعارها في أسواق بومباي في الهند[١٢].

تعددت الآراء حول ظاهرة رخص الأسعار في الموصل في الأحوال الاعتيادية ويمكن الإشارة إلى بعضها، منها أنه لم يكن هناك تغييراً كبيراً في أسعار المواد الغذائية في الدولة العثمانية ولاسيما الخبز واللحوم والخضر والفواكه؛ لأن الدولة كانت تقوم بضبط سعر الخبز مثلاً في أعقاب الحصاد ويجري التغيير كلما كانت هناك حاجة لذلك[١٣].

بينما يرى الدكتور علي شاكر علي، أن رخص الأسعار لا يرجع إلى قوة العملة كما يفهم بل إلى ندرة العملة ولذلك كانت قوتها الشرائية عظيمة[١٤]. وهذا ما جعل مستوى المعيشة في العراق لا يرتفع إلا إلى القروش وأجزائها الصغيرة، بل ان الأجزاء الصغيرة للقروش المتداولة في العراق في العهد العثماني لتدل بما كانت تستطيع شراءه على قلة النقد وانحطاط مستوى المعيشة[١٥].

ويبدو أن وقوع الموصل على شبكة طرق تجارية مكنتها من الاستفادة من هذه الطرق، وبوصفها حلقة وصل بين عدة أقاليم جعلتها لا تتأثر إلى حد كبير بغلق أي طريق[١٦]، وهذا يعني سهولة وصول مختلف البضائع وتنوعها، فضلاً عن تعدد مصادرها وهذا كان سبباً في أن

تحتفظ الأسعار باستقرارها في الظروف الاعتيادية. و ربما كان لسياسة بعض الولاة ونجاحهم الاداري دور في استقرار الاسعار كحالة الوالي محمد باشا الجليلي (١٧٨٩ -١٨٠٦) فقد أجرى تعديلات على رسوم دخول المواد الغذائية الى المدينة وعدم زيادتها وتسهيل معاملات التجار من قبل موظفي الكمرك وحالة الأمن التي عاشتها المدينة، ما شجع التجار على العمل والاستقرار فيها وبالتالي أصبحت مستودعاً ضخماً للمواد الغذائية[١٧] ويبدو أن استقرار الاسعار يعني الاستقرار في المجال السياسي وازدهاراً اقتصادياً.

ثانياً : اسباب ارتفاع الاسعار

بداية لابد من التأكيد على أنه لا يمكن فصل دراسة حركة الاسعار في الموصل عن سياسة الدولة العثمانية في الجانب المالي، إذ أن سياسة الدولة وعلى المدى الطويل كانت تقوم على تخفيض وزن العملة من خلال انقاص وزن المعدن الثمين فيه وهذا كان يشكل أكثر الاسباب أهمية في ارتفاع الاسعار في الدولة العثمانية[١٨]. ولكن وحسب المصادر المتوفرة عن حركة الاسعار في الموصل تحديداً والتي تشير الى تعدد الأسباب التي كانت وراء ارتفاع اسعار المواد سواء المنتجة محلياً أو المستوردة، وقد كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية أكثر تأثيراً في حياة الفرد وذو تأثير سلبي في الحياة العامة. ويمكن الإشارة إلى بعض الأحداث منها أن التجار الموصليون تمكنوا من ربط أنفسهم بالجيش العثماني وتزويده بالمؤن مثلما حدث مثلاً في سنة ١٦٣٠ أثناء حملة الجيش العثماني على همدان فقد جَنَت الجماعات القبلية المال من عمليات نقل المؤن الى الجيوش المحاربة وهذا الأمر كان يخلق أزمات في مدن العراق، كما أن التجار وجدوا في بيع حبوبهم وبضائعهم الى الجيوش العثمانية أكثر ربحاً، واستفاد الحرفيون في الموصل أيضاً من زيادة الطلب على هذه البضائع وتمكنوا من تجاوز حدود الرقابة التي فرضتها الدولة على الاسعار[١٩]. وهذا ما تكرر في السنوات ١٦٧٦ ، ١٧٠٩ ، أثناء المواجهات التي حصلت بين الفرس والعثمانيين والحصار الذي فرضه نادر شاه على الموصل سنة ١٧٤٣ ما أدى الى زيادة الطلب على السلع الزراعية وبالتالي ارتفاع اسعارها ما أثر سلباً بشكل عام على سكانها لأنهم أصبحوا غير قادرين على شراء سلعهم الاساسية والحفاظ على مستوى معيشتهم[٢٠] وما حدث سنة ١٧٥٧، حيث القحط وظهور موجات الجراد النجدي وأكله للزرع فكان أن ارتفعت الأسعار وحدث الغلاء، ولقلة المؤن مات من الجوع الكثير من الناس وهاجرت العديد من العوائل إلى مناطق أخرى، ويذكر العمري عندما اشتد الغلاء في الموصل سنة ١٧٥٧ "أتى

الجراد وأكل الزرع حتى بيعت الغلة خمسة أرطال[٢١] بثمانية دراهم[٢٢] والشعير رطل بدرهم، ومات من الجوع خلق كثير حتى أكلوا لحوم الدواب"[٢٣].

ومن المواد المستوردة التي كانت تطرأ عليها تغييرات في السعر باستمرار، القهوة في سنوات عديدة، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨٩ ، ١٧٩٩ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠، ١٨١١، ويعزى العمري مثلاً ارتفاع السعر سنة ١٧٨٠ إلى انعدام الأمن على طريق البصرة بسبب الاضطرابات العشائرية حتى أن سعرها وصل بين ٥٠ – ٦٠ درهماً للرطل الواحد، وعلى أثرها أقفلت بعض "القهوة خان" مدة من الزمن إلى أن رجعت أسعارها إلى ٣٦ درهماً للرطل الواحد[٢٤].

وقد أدى انقطاع الطرق المؤدية إلى المدن الكردية وسقوط الثلج، أو ظهور الطاعون، أو الفتن بين الأمراء الاكرادٍ، عدم مجيء القوافل إلى الموصل وبذلك تعطلت مصالح الناس ولاسيما الحرفيين وبالتالي كان ارتفاع الأسعار، وفي حوادث سنة ١٧٩٨ يذكر العمري "وفيها من الفتن الواقعة في الأكراد غلا في الموصل الخشب والفحم حتى بيع مائة من الخشب بثلاثين درهماً وأكثر والفحم رطل بدرهمين وأكثر وتعطلت حرفة الحدادين والصياغ" [٢٥].

وكانت أسواق الموصل تتأثر بما يحدث خارج الدولة العثمانية فبنشوب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ انقطع الاستيراد من فرنسا وبالتالي ارتفعت أسعار أقمشة الجوخ الفرنسي حتى وصل سعر الذراع الفرنسي في الموصل إلى ستين درهماً[٢٦]، بمعنى أن سعره ارتفع دون أن يذكر السعر الذي كان يباع به سابقاً. وقد كان لسوء تقدير بعض المضاربين في الأسواق المحلية الذين كانوا يضخمون درجة اعتماد الأسواق الأوروبية على البضائع العراقية ومنها محصول العفص[٢٧]. إذ أن قلة موسمه في عام معين يعني ارتفاع أسعاره في أوروبا ومن هذا الاعتقاد كانوا يزيدون أسعاره ما يؤدي إلى تراكمه في المخازن دون أن يجد من يشتريه وهذا التصرف كان يؤدي إلى وقف عمليات البيع والشراء ، وبذلك يتضرر التاجر، ففي سنة ١٩٠٣ كان سعر القنطار[٢٨]، الواحد في الأسواق العراقية يقدر بـــ ١٤٠٠ قرش ولاعتقاد التجار أن كميات هذا المحصول قليلة في أوروبا وهذا يعني أن الطلب سيزيد عليه في السوق المحلية لغرض تصديره إلى أوروبا فوصل سعره في السوق المحلية إلى ١٩٠٠ قرش للقنطار الواحد ولذلك لم يتقدم أحد من التجار الأجانب على شرائه مما أدى إلى تراكمه في السوق المحلية ما

أضطر التجار إلى بيعه بأسعار بخسة وبالتالي خسارة العديد من التجار[٢٩]. وهكذا بالنسبة لتجارة الصوف ونظراً للإقبال الشديد عليه فقد كان التجار المحليون ووكلاء القنصلية الفرنسية والبريطانية ومنذ ستينيات القرن التاسع عشر ونتيجة للمضاربة بينهم للحصول عليه فقد بدؤا يقدمون المال إلى العشائر قبل بضع شهور من موسم الجز، وبدورهم فإن مربي الأغنام كانوا يبيعون لمن يدفع لهم أسعاراً أعلى من غيرهم، وهذا أدى إلى ارتفاع أسعاره فقد أرتفع سعر الجزة الواحدة من (٢ – ٥) قرش في بداية القرن التاسع عشر إلى (٥ – ٦) قرش سنة ١٨٦٠ وما بعده[٣٠]. وكان هذا دافعاً إلى زيادة كميات الإنتاج من خلال زيادة تربية الأغنام.

ويمكن أن نشير بشكل أوسع إلى حركة الأسعار من خلال التطرق إلى الغذاء الرئيسي لسكان الموصل وهي الحنطة، إذ أن العوامل الطبيعية لم تكن السبب الوحيد لصعود أسعاره، وإنما كان لطبيعة الحياة الاجتماعية دور في ذلك إذ أن التغير في الأسعار يعتمد على الموسم لأن شعور الناس بقلة المؤن في أشهر الشتاء كان يرفع أسعاره، ولكن الدولة غالباً ما كانت تعمل على الحفاظ على أن يبقى السعر ثابتاً[٣١]. هذا مع وجود أسباب أخرى.

ومن خلال متابعة أسعاره في سنوات متباعدة تبين مدى الارتفاع ولاسيما أثناء الكوارث والأزمات. ففي سنة ١٥٩١ بيع رطل الخبز بدرهمين بسبب الغلاء[٣٢]، وفي سنة ١٦٧٢ ولنفس السبب بيع رطل الخبر بثلاثة دراهم ونصف[٣٣]، وفي الغلاء الكبير الذي حدث سنة ١٦٨٨ بيع رطل الحنطة بدرهم[٣٤] وفي غلاء سنة ١٧٥٦ بيع الرطل من الحنطة بدرهم ونصف واستمر الغلاء ثلاث سنوات، ومات من الجوع عدد كبير من الناس حتى أن بعضهم اضطر الى أكل لحوم الدواب[٣٥]، وفي سنة ١٧٧٧ بيعت الحنطة وزنة[٣٦] ونصف بثمانية دراهم[٣٧].

وعلى الرغم من أن الانتاج الرئيس فيها كان الحنطة والشعير حتى أن الرحالة البريطاني بادجرBadger الذي زارها سنة ١٨٥٠ يشير الا أنهما "لا يكادان يفيان نفقة حراثتهما فكل ١٠٠ مثقال حنطة يباع ب ٨ فلوس والشعير ب٥ فلوس"[٣٨]، وفي غلاء سنة ١٨٨٠ بلغ سعر وزنة الحنطة ليرة ذهبية[٣٩] نتيجة هبوب رياح السموم في تلك السنة[٤٠] وهذا يعني أن سعره ارتفع إلى ١٦ ضعفاً عن معدل سعره العادي[٤١]. وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) بلغ سعر الطن الواحد من الحنطة في الموصل حوالي ٤٠٠ ليرة ذهبية، وكان يباع سراً ولم يكن الجميع يملكون النقود الذهبية، واقتصر الشراء على الأغنياء[٤٢].

ولكن معظم المؤرخين لم يسجلوا لنا أسعار المواد التي كانت تباع في أسواق الموصل في السنوات العادية والتي يمكن التعرف من خلالها على الفروقات الحاصلة بين الاسعار في سنوات استقرار الاسعار وفي سنوات الغلاء وكذلك فان بعض المؤرخين ذكروا أنواعاً مختلفة من العملات، وهذا ما يزيد من صعوبة تحليل هذه الناحية[٤٣]. وقد عثر الدكتور عماد عبد السلام رؤوف على رسالة تعود لسنة ١٨٧٨ و كاتبها رجل يدعى محيي الدين وهو موصلي، وتعود أهمية الرسالة الى ذكره لحوالي ٧٧ مادة غذائية تتوزع بمواد الغلال والبقالية والخضراوات واللحوم، وقد أشار الى أسعارها في حالتي الرخص والغلاء ويمكن الاشارة الى بعضها ولا سيما المواد الغذائية ومن خلالها يمكن اجراء المقارنة بين الاسعار في الحالتين.

المادة	الوزن	اسعار الرخص بالقرش	اسعار الغلاء بالقرش
حنطة	الوزنة	٤	١٢٠
شعير	الوزنة	١	٩٩
ذرة	الوزنة	١	٩٩
عدس	الوزنة	٢	١٠٤
حمص	الوزنة	٣	٧٠
باقلاء	الوزنة	٤	٦٥
ارز	المن	٧	١٤٠
سمسم	المن	١٠	٦٠
شلب	المن	٤	٩٠
زبيب أحمر	المن	٥	٤٠
تمر	المن	٥	١٠٠
بصل	الوزنة	٢١	٢٥
لحم غنم	اوقية	–	١٢
لحم بقر	اوقية	–	٨
لبن	المن	١	٤

وتظهر الارقام أن ارتفاع الاسعار كان يشمل جميع المواد الزراعية والحيوانية بلا استثناء وتصل احياناً الى ٩٩ ضعفاً في بعض المواد وتقل نسبياً في سلع اخرى.(٤٤)

وفي معظم هذه الغلاءات كان المحتكرون من التجار والأغنياء وأصحاب النفوذ من السياسيين يستغلون هذه الفرص للإثراء على حساب الفقراء بخزنهم للحبوب وبيعها بأسعار مرتفعة، وقد ألحقت عملية الاحتكار ضرراً بمصالح الحكومة والطبقة الفقيرة معاً، لأن فئة المحتكرين كانت تسيطر على معظم موارد الولاية خلال سنوات الأزمات والحروب وحركات العصيان(٤٥).

وكان تأثير المحتكرين يظهر بوضوح بتلاعبهم بالأسعار، عندما كانت السلطات المحلية ضعيفة، حيث يرفضون البيع ويخزنون الحنطة إما في مخازنهم الخاصة أو في القرى(٤٦). ولم تقتصر عملية الاحتكار على الحنطة وحدها وإنما شملت مواد أخرى ومنها أن المحتكر كان يشتري أقة الملح بـــ ٥٠ بارة (٤٧). ويبيعها بالتجزئة بسعر يتراوح من ٢٠ – ٣٠ باره ، أي أن الكلفة تزيد بنسبة ٤٠٠ – ٦٠٠%(٤٨).

وشكلت كلف النقل المرتفعة عائقاً لتصدير الكثير من المحاصيل ومنها العفص والنتيجة هي تراكمه في الأسواق(٤٩). إذ أن أسعار النقل عبر الصحراء بين الموصل وحلب سنة ١٨٣٨ والمسافة بينهما حوالي ٧٠٠ كم، ونقل القنطار الواحد يكلف (٢٢٠ – ٣٠٠) قرش وفي أحيان أخرى يكلف (٤٠٠ – ٥٠٠) قرش للقنطار، وبعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ شهدت أسعار النقل انخفاضاً كبيراً بسبب تحول التجار إلى هذا الطريق(٥٠)، بينما أسعار النقل النهري بين الموصل وبغداد وعن طريق الاكلاك(٥١) والتي تستغرق (٣ – ١٢) يوماً تكلف حوالي ٠,١٦ – ١,٣ جنيهاً(٥٢).

وفي كثير من الحالات كانت البضائع الأوروبية التي تباع في أسواق الموصل تتميز بارتفاع أسعارها، ويعود السبب في ذلك لمرورها بأيدي عدد كبير من الوسطاء(٥٣). ولذلك فقد اقترح جسنيChesny(٥٤) انشاء مؤسسات مالية بريطانية في الموصل لأنها تمتلك قدرة كبيرة على استهلاك البضائع البريطانية ودعا إلى العمل على أن تكون التجارة مباشرة معها من دون أن يكون هناك وسطاء عديدون يؤثرون في رفع أسعار البضاعة البريطانية لأن التجارة المباشرة تقلل من سعر البضاعة ثم الإقبال المتزايد عليها(٥٥).

وفي موضوع الأجور كان الفلاح نموذجاً لمستويات الأجور التي يتقاضاها الفرد فقد كان يقوم بكافة الأعمال التي تقتضيها الزراعة من حراثة وبذار وسقاية وحصاد ووقاية ومراقبة إلى

غير ذلك طوال الموسم، و كانت هذه الأعمال تنهك قواه، وبالتالي فإن ما يناله في نهاية الموسم قلما يكفي لسد حاجته الأسرية[٥٦]. ويحدثنا الآثاري البريطاني اوستن هنري لايارد Austen Henry Layard اثناء تواجده في الموصل سنة ١٨٤٧ بأن اختلاف اجور العمال مقترن باختلاف مهماتهم وكذلك بحسب الوقت من السنة، فالحفارون الذين كانوا يعملون عملاً شاقاً يتقاضون من (٢,٥ – ٣) قروش في اليوم ،والذين يملؤون السلال يتقاضون من ٢ – ٢,٥ قرش ،أما العمال العاديون فمن ١,٥ – ٢ قرشين، وأما ركام التراب الذي تخلف عن الحفر فيغربله الصبية ويتقاضون عن ذلك قرشاً واحداً في اليوم، وهنا يؤكد لايارد بأن الاجور رغم ضآلتها نوعاً ما لكنها تكفي لإعالة عائلة في المدينة ويقارن هذه الاجور بأسعار بعض المواد الغذائية ويقول أنها بخسة منها أن حمولة جمل من الشعير تباع ب ١٠ – ١٢ قرش وسعر العجل الصغير ب ٤٠ – ٥٠ قرشاً والخروف السمين ب ٤ شلنات والحمل ب ٢ شلن وثمن الحصان العادي ٣ – ٥ باونات وهو سعر الجمل ايضاً[٥٧] ولذلك عندما تولى مدحت باشا ولاية بغداد (١٨٦٩-١٨٧٢) منح صلاحيات واسعة في البصرة والموصل، و اجتهد في دفع الرواتب في أوقاتها ولتفهمه لما كان يتقاضاه الفرد من أجور متدنية لقاء عمله فقد قال: "سوف يأتي زمن يتيسر للدولة فيه أن تعادل بين العمل والأجرة، أما الآن والإجحاف ظاهر فكأننا نحن أنفسنا نأذن بالرشوة لذوي الرواتب الزهيدة بل نأمرهم بذلك أمراً"[٥٨]. وبالمقارنة بين أجرة العامل في العراق مع بقية أنحاء الدولة العثمانية التي وصفت بأنها منخفضة حيث كان الأجر اليومي للدباغ الواحد في تركيا ٣,٦ قرشاً، بينما بلغ في العراق ١,٥ قرشاً بينما الأجور بشكل عام تتراوح بين قرشين إلى خمسة قروش[٥٩].

وقد أجرى شارل عيساوي مقارنة للأجور بين سنة ١٨٩٤ التي كانت أفضل وأعلى من سنة ١٨٤٥، حيث ذكر أن السبب يعود إلى استهلاك السكان للحم والسكر بشكل متواصل يعني ارتفاع مستوى المعيشة[٦٠].

أما بالنسبة إلى الأراضي في العهد العثماني فلم يكن مفهوم الملكية الفردية للأرض وارداً لدى العشائر وإنما كانت ملكاً مشتركاً لجميع أفراد العشيرة أي أن الأرض كانت مشاعة بينهم[٦١]، ولكن أسعار الأراضي ارتفعت بشكل كبير ولاسيما بعد فترة من افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ وتحولت طرق التجارة بشكل تدريجي إلى القناة وزاد الطلب الأجنبي على المنتجات

الزراعية العراقية وكان هذا أيضاً عاملاً في قيام رؤساء العشائر ومساعديهم بمصادرة الأراضي لأنفسهم(٦٢).

وقد حاول مدحت باشا معالجة المشاكل العشائرية بتشجيعهم على الاستقرار ومزاولة الزراعة فأقدم على بيع حقوق التصرف بالأراضي الأميرية أي المملوكة للدولة وكان السعر الرسمي قد حدد بحوالي ١٣٣ فلساً للدونم الواحد(٦٣).

وقد وردت بعض الارقام في سجلات المحكمة الشرعية بالموصل تشير الى حركة الاسعار منها إيجارات الغرف في الخان ومنها إن سعر المبيت في خان الحجيات كان ١٥٠ قرشاً للعام الواحد وذلك في سنة ١٨٧٧، أما خان الشط فقد استأجر شخص عشر غرف فيه استخدم تسعاً منها لخزن الصوف والعاشرة للسكن وكان إيجار كل غرفة قرشاً واحداً يومياً(٦٤). وهناك إشارات في سجلات المحكمة الشرعية حول حركة الاسعار من خلال التطرق لدعاوي النفقة الزوجية أو نفقة الاولاد ففي سنة ١٨٩١ قررت هذه المحكمة نفقة مقدارها ١٥ قرشاً شهرياً ومن ثم تقرر زيادة هذه النفقة بعد سنة واحدة الى ٢٠ قرشاً فقط بسبب غلاء الاسعار أو كان يحصل العكس بسبب رخص الاسعار(٦٥)، وقد ورد فيها اشارات أيضاً حول ارتفاع سعر الذهب في القرن التاسع عشر مقارنةً مع القرن الثامن عشر، وحسب دعوى مؤرخة في سنة ١٨٨٤ احتسب مثقال الذهب بحوالي ٨٠،٢٥ قرشاً في حين احتسب سعر المثقال في دعوى مؤرخة في سنة ١٨٨٨بحوالي ٨٣،٣٠ قرشاً(٦٦)، ربما يعود سبب ارتفاع قيمة الذهب الى تحول معظم الدول الاوربية الى قاعدة الذهب في التعاملات التجارية، ومن ثم تحولت الدولة العثمانية من نظام الثنائية المعدنية سنة ١٨٨١ الى نظام قاعدة الذهب وبذلك أصبح الذهب في الصدارة ولاسيما في العلاقات مع الاقتصاد العالمي(٦٧).

ثالثاً : دور الدولة والسكان في معالجة مشكلة صعود وهبوط الاسعار

كانت الموصل كغيرها من مدن الدولة العثمانية تتصدى للأزمات وتحاول إيجاد الحلول لمسالة ارتفاع الأسعار أو هبوطها وبعضاً من هذه الحلول تدخل ضمن مهام وإجراءات الولاية أو تأتي من الجهات العليا في العاصمة استانبول .وأحياناً من سكان المدينة بالاستفادة من التجارب السابقة التي مرت عليهم، أما دور السلطات المحلية فيأتي الوالي على رأس الجهاز الإداري في الولاية ومن أولى واجباته استمرار الولاء للدولة العثمانية والإشراف على سير الأمور في ولايته، ويرتبط بالوالي عدد من الموظفين(٦٨). ومن ضمن الواجبات في الولاية

حماية المؤن الغذائية والموارد الزراعية التي تدخل في الصناعة ومن ضمن اهتماماتها ضمان الأوزان وضبط المقاييس والأسعار المعتدلة والبضائع الجيدة[٦٩]. وكان لبعض ولاة الموصل دور في مواجهة أزمات ارتفاع الأسعار ومعالجتها ففي المجاعة التي حصلت في الموصل سنة ١٧٥٧م وارتفاع الأسعار واحتكار التجار للحبوب، قام الوالي مصطفى باشا أمين عظم (١٧٥٦ – ١٧٥٧) بإلقاء القبض على اثنين من أولئك التجار وصلبهم لتلاعبهم بقوت الناس وأمر بتعليق الموازين[٧٠]. وهكذا بالنسبة للوالي محمد باشا الجليلي (١٧٨٩ – ١٨٠٦) في معالجته لغلاء سنة ١٧٨٥م حيث أصدر أمراً بالبيع وعدم الاحتكار لكل من يمتلك حبوباً للتخفيف على سكان المدينة وتمكن من توفير الخبز للسكان بسعر معتدل، حيث أمر بعمل ١٥ فرناً للخبز حتى بيعت القرصة من الخبز بمصرية[٧١]، في محاولة للسيطرة على هذه الأزمة. وكانت السلطات المحلية تقوم بتحقيقات معمقة في حال استمرار عدم هطول الأمطار أو ظهور الآفات الزراعية التي تؤدي إلى قلة الحاصل، وارتفاع الأسعار ولاسيما الحبوب وتقوم بتحديد مدى حاجة الأهالي للمواد الغذائية الأساسية، وبالتالي مناشدة السلطات العليا، لأجراء اللازم وتسهيل الاتصال مع الولايات الأخرى للمساعدة في هذا المجال[٧٢]، ولم تكن إجراءات الولاة في معالجة هذه الاوضاع الا اصلاحات مؤقتة، ولم تتمكن من إيجاد الحلول لمواجهة هذه الأزمات[٧٣]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن أوضاع الدولة العثمانية والحروب المتكررة كانت تدفع بها إلى مراقبة الأسعار ومنع ارتفاعها ففي الحرب العثمانية الروسية سنة ١٧٨٧م ولمواجهة نقص المواد الغذائية حاولت الحكومة فرض نظام التسعير لمعظم السلع في العاصمة ومعظم المدن العثمانية وشمل ذلك أيضاً أسعار صرف كل من النقود الذهبية والفضية[٧٤]. وكذلك أصدر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧) أمراً الى الامراء بعدم انفاق الذهب في الحالات غير الضرورية منها مثلاً تزيين الخيول بالذهب والفضة وذلك لقلة هذين المعدنين في الدولة ونتيجة لذلك بيع المثقال الواحد من الذهب في الموصل سنة ١٧٨٩ بأربعة قروش، بينما كان يباع المثقال الواحد سنة ١٧٧١ بحوالي ثلاثة عشر قرشاً ونصف[٧٥].

وفي حالات أخرى كان الوالي هو المتهم بخلق الأزمات، ففي ولاية يحيى باشا الجليلي (١٨٢٢ – ١٨٢٧) واجهت الموصل أزمة اقتصادية بسبب المجاعة سنة ١٨٢٥م وحاول الوالي

التخفيف من آثارها إلا أنه اتهم من قبل معارضيه بأنه من يقف وراء ارتفاع الأسعار، فكانت سبباً لاندلاع ثورة عليه[٧٦].

وكانت أسواق الموصل عرضة للتفتيش باستمرار من قبل موظف خاص هو (المحتسب) ومن مهامه الأساسية مراقبة الأسعار والأوزان والمكاييل والتأكد من التزام الباعة بها[٧٧]، كما كان المحتسب يطبق قائمة التسعيرة الخاصة بأسعار المحاصيل الزراعية والخضروات والفواكه وغيرها، وللقاضي دور في المدينة العثمانية من خلال مشاركته في وضع التسعيرة كل ثلاثة أشهر، بعد أن يعقد عدة اجتماعات مع أصحاب الحقول والبساتين وبحضور المحتسب[٧٨]. واستمر المحتسب في القيام بهذا العمل حتى صدور قانون الجزاء الهمايوني سنة ١٨٥٨م، ومن ثم عهد بهذه المهام إلى مفتشي الضابطية (الشرطة)[٧٩] وكانت هناك أمور تفرض على المسؤولين أن يعيدوا النظر في الأسعار القائمة لاسيما في الأحوال غير العادية كالحروب والحصار والتعبئة وفي حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول والبرد وغزو الجراد وغير ذلك[٨٠]، وكان على الإداريين في الولايات العثمانية مراعاة ناحيتين: حماية إمدادات الطعام في الولاية والإذعان لمطالب العاصمة، ولاسيما في حالة المواسم السيئة، أو الحملات العسكرية حيث كانت هناك زيادات في المطالب ولذلك كان المحتسب يحاول التخلص منها فلم تكن الغلال المطلوبة للإدارة في العاصمة تسلم كاملة على الدوام وهو دليل على المهارة لدى الموظفين العثمانيين في الولايات[٨١].

أما دور السكان فقد ظهر من خلال تكرار الأزمات في الموصل، وفي مجالات تتعلق بمستوى الأجور والأسعار، كمجال العمل الحرفي فقد كانت منفعة الأهالي ذات أهمية وتؤخذ في الاعتبار أثناء عملية التسعير وبالمقابل كانت الجهات المسؤولة تحاول أن تترك للحرفيين والتجار دائماً قدراً من الربح لجنس السلعة ونوع المنتج والمواد الخام المستخدمة ونوع الجهد ومقداره، ويتراوح بين ١٠ – ١٥% ويصل إلى ٢٠% في السلع التي تتطلب جهداً أكبر[٨٢]. وكان ذلك يجري بالاتفاق مع الحكومة على وضع الأسعار ومستويات المهنة بوجه المعوقات[٨٣]. ولأهمية أصحاب الحرف ونشاطهم المتزايد ودورهم كتنظيمات اقتصادية واجتماعية فإن أصحاب كل حرفة كانوا يقفون بوجه كل إجراء ضدهم، ففي سنة ١٧٢٠ أثارت الأرباح التي تجنبيها أصناف الحرفيين، اهتمام بعض أعيان المدينة، فاقترحوا فرض ضريبة سنوية على أصحاب البضائع والحرف الذين بلغ عددهم حوالي (٣٠٠٠) شخص ولكن الاقتراح

واجه معارضة ولم ينفذ(٨٤)، وفي بعض الأحيان كان لهذه الأصناف دور في حماية أعضاء الحرف من تدني أجورهم من خلال منعهم انضمام القادمين من الريف إلى هذه الأصناف وذلك للحفاظ على مستويات معيشتهم ومنع تدني الأسعار والأجور معاً(٨٥).

إن كثرة الأزمات أكسبت سكان الموصل خبرة في التحوط ومجابهة هذه الأزمات من خلال خزن كميات كبيرة من الحبوب والمنتجات الزراعية التي تتحمل الخزن بكميات تزيد عن حاجة الأسرة وهذا من شأنه التخفيف من حدة الأسعار التي يزداد الطلب عليها حال حدوث الأزمات(٨٦) وبالتأكيد من كان يقوم بعملية التخزين هم من الطبقة الغنية، إلا أنها لم تكن علاجاً لتلافي الآثار الناجمة من الأزمات ومنها ارتفاع الأسعار وما يرافقها من آثار اقتصادية واجتماعية على سكان المدينة(٨٧). ومنها، أن أشتد الغلاء سنة ١٨٧٨ في الموصل؛ لقلة سقوط الأمطار وبالتالي قلة كمية محصولي الحنطة والشعير وارتفعت أسعارهما وأشتد ذلك على السكان، فاتجه تجار الموصل إلى ديار بكر وبغداد لشراء ما تحتاجه الموصل، فأمتنع واليا ديار بكر وبغداد عن البيع إلى المناطق الأخرى تحوطاً من أن يجتاح الغلاء ولايتيهما، وهنا ظهر دور سكان الموصل وأظهروا عدم الرضا واتصلوا بالعاصمة لمرتين وعلى أثر ذلك أمرت الدولة الولايتين بالسماح لتجار الموصل من شراء ما يحتاجون إليه من المواد(٨٨).

وفي حالة هبوط الأسعار وعندما يكون الموسم جيداً، يتم تصدير الحبوب إلى المناطق الأخرى، فكان دور السكان يظهر بالاحتجاج ضد هذه السياسة وتتم المطالبات بمنع التصدير وهذا ما حصل سنة ١٩٠٢ وبمشاركة الجنود من مهاجمة الأكلاك التي تنقل الحبوب إلى بغداد(٨٩).

الخاتمة

على الرغم من اهتمام الدولة بتوفير المواد الغذائية الرئيسية وفرض نظام التسعير إلا أنها لم تنجح في تطبيقه، وذلك لسيطرة المتنفذين والسياسيين على موارد المدينة وقيامهم بعملية الاحتكار للمواد الضرورية وقد ساعدهم على ذلك كثرة الازمات والكوارث التي تعرضت لها الموصل، وضعف الادارة في فترات طويلة وعدم الاهتمام ومتابعة حركة الاسعار، ولكن وبشكل عام فإن مقارنة الاسعار في الموصل بمدن اخرى في الدولة العثمانية يُظهر أنها كانت في الموصل تتمتع بالاستقرار في الظروف الاعتيادية.

الهوامش:

(١) شارل عيساوي،التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠- ١٩١٤، ترجمة، رؤوف عباس حامد، (بيروت : ١٩٩٠) ص٦٠٣

(٢) الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، دنكور للطباعة والنشر، (دم١٣٥٥ه /١٩٣٦م)، ص٩٧٩

(٣) ولد في الموصل سنة ١٧٤٥ من اسرة علمية برز منها عدد من العلماء، وهو شاهد عيان، دقيق الملاحظة للأحداث التي جرت في الموصل وله العديد من المؤلفات في مجال التاريخ توفي سنة ١٨٢٠، للمزيد ينظر :عماد عبدالسلام رؤوف، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، دار واسط، (بغداد :١٩٨٣) ص ص ١٤٨- ١٥٦

(٤) خليل علي مراد، "اقتصاديات الموصل في العصر العثماني من خلال كتابات مؤرخها ياسين بن خير الله العمري"، مجلة أوراق موصلية، العدد (١)، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٥

(٥) جمس بكنغهام، رحلتي إلى العراق سنة ١٨١٦، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، مطبعة أسعد، (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٦٦.

(٦) دومنيكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر، عربها عن الإيطالية روفائيل بيداويد، ط٢، المطبعة الشرقية الحديثة (الموصل، ١٩٥٣)، ص ١٥؛ جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق سنة ١٧٩٧، تعريب سليم طه التكريتي، مطبعة الأسواق التجارية، (بغداد: د ت)، ص ١٠٥.

(٧) رحلة فنشنسو إلى العراق في القرن السابع عشر، ترجمها عن الإيطالية، بطرس حداد، مجلة المورد،العددان ٣ – ٤، بغداد : ١٩٧٦، ص ٧٣.

(٨) الشاهيات، وهو القرش المضروب في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ – ١٧٨٩) لم يكن سعره ثابتاً وإنما في تصاعد مستمر حتى وصل سعره إلى عشرة قروش صحيحة في أواخر القرن التاسع عشر، غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩ – ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (جامعة الموصل : ١٩٨٩)، ص ١٦٦.

(٩) أبو شلبي، ويعني تالير، عملة المانية الأصل من الفضة، وهي تساوي تالير واحد وكان في القديم يساوي ثلاثة ماركات، سركيس يعقوب، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار، القسم الثالث، (بغداد، ١٩٨١)، ص ٦٨ سهيل قاشا، الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب خلال الحكم العثماني، دار الوراق، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ٧١.

(١٠) القرش، عملة فضية بدأت الدولة العثمانية بسكه عام ١٦٨٨ وقد بطل التعامل به في الموصل عام ١٧٨٧م، خليل علي مراد، "النظام المالي" موسوعة الموصل الحضارية، مج٤، جامعة الموصل : ١٩٩٢، ص ٢٤٩.

(١١) فنشنسو، المصدر السابق، ص ص ٧٢ – ٧٣.

(١٢) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٣٨٨.

(١٣) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث والفنون والثقافة الإسلامية، ج٢، (استانبول: ١٩٩٩)، ص ٦٧٣.

(١٤) "علي شاكر علي، الموصل في كتابات الرحالة في القرنين السادس عشر والسابع عشر"، مجلة أوراق موصلية العدد (٢)، (جامعة الموصل: ٢٠٠٢)، ص ١٠.

(١٥) عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، (مصر: ١٩٤٦)، ص ٩٢.

(١٦) بيرسي كيمب، الموصل والمؤرخون الموصليون في العهد الجليلي ١٧٢٦ – ١٨٣٤م، ترجمة محب أحمد الجليلي وغانم العكيلي، مركز دراسات الموصل، (الموصل: ٢٠٠٧)، ص ٤٩.

(١٧) اوليفيه، رحلة اوليفيه الى العراق ١٧٩٤–١٧٩٦، ترجمة يوسف حبي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد:١٩٨٨) ص ٥١–٥٢

(١٨) شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة حارس عبداللطيف، دار المدار الاسلامي، (بيروت ٢٠٠٤) ص ٤٠٧

(١٩) ديناخوري، الدولة والمجتمع الإقليمي في الإمبراطورية العثمانية الموصل ١٥٤٠ – ١٨٣٤، ترجمة يحيى صديق يحيى، (الموصل، ٢٠١١).، ص ٥٢

(٢٠) المصدر نفسه، ص ص ٦٧ – ٦٨

(٢١) الرطل: وزن يساوي ١٢ أوقية، ١/ ١٠٠ من القنطار وأن الرطل يساوي نصف مَّن وهي القيمة الشرعية له، وكل رطل ١٢٠ درهماً، ياسين بن خير الله العمري، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، مطبعة الآداب (النجف ١٩٧٤)، ص ٥٩.

(٢٢) درهم: وهو المعروف بـــ (آقجة) وكانت تعادل ١,١٥٤ غراماً، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٢٣) ياسين بن خيرالله العمري، الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون، ج٢، دار الاستنبولي (الموصل :دت) ص ٨٤٧ – ٨٧٥، زبدة الآثار ...، ص ص ١١٥ – ١١٦.

(٢٤) الدر المكنون ...، ج٢، ص ٩٤٥؛ غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، (الموصل: ١٩٤٠)، ص ٤٨؛ مراد، اقتصاديات الموصل، ص ٧.

(٢٥) الدر المكنون ...، ج٢، ص ص ٩٧٤ – ٩٧٧؛ غرائب الأثر ...، ص ٤٨.

(٢٦) سيار كوكب علي الجميل، "الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل في العهد الجليلي (١٧٢٦ – ١٨٣٤"، بحث في الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، (زغوان: ١٩٨٨)، ص ٢٥٩.

(٢٧) العفص ويستخدم في دباغة الجلود ويستورد من كردستان حيث تنمو الأشجار بكثرة وبصورة طبيعية وترسل إلى الموصل والفائض من هذه المادة يصدر إلى أوروبا، سارة شيلدز، الموصل قبل الحكم الوطني في العراق، ترجمة باحثة الجومرد، (الموصل: ٢٠٠٨)، ص ٩٥.

(٢٨) القنطار ويعادل ٢٧٠ كلغم ويستخدم في الموصل للحديد والنحاس والنيلة والسكر والبقالة، عيساوي، المصدر السابق، ص ٦٨٩.

(٢٩) انستاس ماري الكرملي، "الزراعة والتجارة في العراق سنة ١٩٠٣"، مجلة غرفة تجارة بغداد، ع (١) ١٩٤١، ص ص ٦٥١ – ٦٥١؛ الكسندر آداموف، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج٢، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٢١٥.

(٣٠) شيلدز، المصدر السابق، ص ص ٢١٦ – ٢١٧.

(٣١) إحسان اوغلي، المصدر السابق، ج١، ص ٦٧٢.

(٣٢) العمري، زبدة الآثار ...، ص ٥٩.

(٣٣) العمري، غاية المرام ...، ص ٣١٩.

(٣٤) العمري، الدر المكنون، ... ج٢، ص ٨٦٥.

(٣٥) العمري، زبدة الآثار ...، ص ٧٤.

(٣٦) وزنة، كانت تساوي في الموصل ٢٦٠ كلغم وتستخدم للغلال والفواكه والخضر والصوف وغيرها، عيساوي، المصدر السابق، ص ٦٨٩.

(٣٧) العمري، زبدة الآثار...، ص ١١٥.

(٣٨) الموصل حسب رحلة بادجر، تعريب لويس ساكو، مجلة بين النهرين، السنة الثالثة، العددان ٩-١٠، (الموصل ١٩٧٥)، ص ٦٥

(٣٩) الليرة الذهبية، وهي العملة الأساسية في الدولة العثمانية، وأصبحت قيمتها مائة قرش صاغ بحسب إعلان الدولة عام ١٨٨١ وكانت قيمتها في ارتفاع مستمر، الجليلي، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٤٠) المطران يوسف بابانا، القوش عبر التاريخ، (بغداد : دت) ص ٨٠

(٤١) شيلدز، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٤٢) الجليلي، المصدر السابق، س ٩٣.

(٤٣) عماد عبدالسلام رؤوف، رسالة في غلاء الموصل ١٢٧٩هـ– ١٨٧٨م الموقع www.alukah.net/culture؛ وقد أشرت في المقدمة على اتفاق المؤرخين بندرة المعلومات

(٤٤) المصدر نفسه

(٤٥) بيردي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ – ١٩١٤، ترجمة أكرم فاضل، (بغداد: ١٩٦٨)، ص ٨٣؛ أحمد الصوفي، المماليك في العراق صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب ١٧٤٩ – ١٨٣١م (الموصل: ١٩٥٢)، ص ١١٦؛ خوري، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤٦) شيلدز، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٤٧) أقة وتعادل ٣,٢ كلغم وكانت تستخدم للمواد الغذائية كالخبز واللحم والفاكهة والخضر، والبارة وتعرف في الموصل باسم مصرية وكانت أصغر نقد عثماني وتساوي ٤٠/١ من البارة، عيساوي، المصدر السابق، ص ٦٨٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦٥٩.

(49)Chesny, F. R, The Expedition for the survey of the Rivers Euphrates and Tigris, Vol 2, P 238.

(٥٠)عيساوي، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٥١) الكلك هو عبارة عن مجموعة من الاخشاب اليابسة تربط حزماً حزماً فوق قرب منفوخة بالهواء فتسند حزم الاخشاب كي لاتغطس من ثقل البضائع والكلك مربع الشكل لا دفة له بل يستعملون مجدافين ونظراً لبساطة تكوينه يمكن اعداد ثلاثة اكلاك او اربعة في مدة قصيرة . رحلة سبستياني الى العراق سنة ١٦٦٦، ترجمة بطرس حداد، (بيروت ٢٠٠٦) ص ٨٩

(٥٢) عيساوي، المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(53)Chesny, Op, Cit, P 703.

(٥٤) ترأس بعثتين إلى العراق في (١٨٣٠ – ١٨٣١) و (١٨٣٥ – ١٨٣٧) في عملية مسح لأنهار العراق وتقدير مدى صلاحية نهر الفرات لسير البواخر، ينظر محمد داخل كريم السعدي، المصالح الأجنبية في الموصل ١٨٣٤ – ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة الموصل ١٩٩٩، ص ١٢.

(٥٥) نقلاً عن إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ – ١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب (جامعة بغداد :١٩٧٥)، ص ٢٣٨.

(٥٦) حسين محمد القهواتي، "الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر حتى نهاية العصر العثماني"، ج١٠،في موسوعة حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥)،، ص ص ٩٤ – ٩٦.

(٥٧) اوستن هنري لايارد،مكتشفات أطلال نينوى وبابل مع رحلات الى أرمينيا وكردستان والصحراء، ترجمة شيرين إيبش ،(أبو ظبي : ٢٠١٤) ص ١٤١

(٥٨) سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، دار الطلبة للطباعة والنشر، (بيروت: ١٩٧٨)، ص ١٣١.

(٥٩) ل. ن كوتولوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبدالواحد أكرم، ط٣، (بغداد: ١٩٥٨)، ص ص ٨٧ – ٨٨.

(٦٠) التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، ص ٨٧.

(٦١) خليل علي مراد، "حيازة الأرض الزراعية"، في موسوعة الموصل الحضارية، ج٥، (الموصل: ١٩٩٢)، ص ١٣٧.

(62) Charles Issawi, The Economic History of the Middle East 1880 – 1914, printed in the united states of America, 1975. P176

(٦٣) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ج١، (بيروت: ١٩٦٥)، ص ص ١٨٧ – ١٨٨.

(٦٤) خليل علي مراد " سجلات المحكمة الشرعية بالموصل مصدراً لدراسة أسواقها في العهد العثماني " مجلة دراسات موصلية، العدد٢٠٠٥،١٠، ص ٦

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٧

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٧

(٦٧) باموك، المصدر السابق، ص ٣٩٠

(٦٨) علي شاكر علي، (التشكيلات الإدارية العثمانية ٩٢٢ – ١٣٣٦ه – ١٥١٦ – ١٩١٨م)، موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، (جامعة الموصل :١٩٩٢)، ص ص ١٦٥ – ١٦٦.

(٦٩) شيلدز، المصدر السابق، س ٤٥.

(٧٠) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٧١) العمري، غرائب الأثر ...، ص ١٥.

(٧٢)مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، ترجمة وتعليق، خليل علي مراد، (السليمانية: ٢٠٠٥)، ص ص ١٧٢ – ١٧٣.

(٧٣) عماد عبدالسلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي ١١٣٩ – ١٢٤٩ه – ١٧٢٦ – ١٨٣٤م، (النجف: ١٩٧٥)، ص٢٨

(٧٤) باموك، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٧٥) العمري، غرائب الاثر ...، ص ٢

(٧٦) سيار كوكب الجميل، "الموصل خلال الحكم الجليلي ١١٣٩ – ١٢٤٩ه – ١٧٢٦ – ١٨٣٤"، موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، (جامعة الموصل : ١٩٩٢)، ص ٤٧.

(٧٧) خليل علي مراد، "تجارة الموصل"، موسوعة الموصل الحضارية، ج٤، (جامعة الموصل: ١٩٩٢)، ص ٢٧٢.

(٧٨) علي شاكر علي، "مؤسسة الاحتساب في الدولة العثمانية وعلاقتها بالولايات العراقية" منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ج١، (زغوان: ١٩٩٧)، ص ص ٣٣١ – ٣٣٢.

(٧٩) مراد، تجارة الموصل...، مج٤، ص ٢٧٢.

(٨٠) إحسان أوغلي، المصدر السابق، ج١، ص ٦٧٣.

(٨١) ثريا فاروقي وآخرون، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ١٦٠٠ – ١٩١٤، ترجمة قاسم عبده، مج٢، المدار الإسلامي، (بيروت: ٢٠٠٧)، ص ٢٥٦.

(٨٢) إحسان أوغلي، المصدر السابق، ج١،ص ٦٧٢.

(٨٣) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، (بيروت: ١٩٧٣)، ص ٣٢.

(٨٤) عماد عبد السلام رؤوف، "التنظيمات الاجتماعية" موسوعة الموصل الحضارية، مج٤، (جامعة الموصل: ١٩٩٢)، ص ٢٨٣.

(٨٥) رؤوف، الموصل في العهد العثماني ....:ص ٢٩٢.

(٨٦) رؤوف، رسالة في غلاء الموصل مقال متاح على الموقع /www.alukah.net/culturs.

(٨٧) ذنون الطائي، الاتجاهات الإصلاحية في الموصل. في اواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، (الموصل ٢٠٠٩) ص٣٤

(٨٨) رؤوف، رسالة في غلاء الموصل، مقال متاح على الموقع /www.alukah.net/culturs.

(٨٩) شيلدز، المصدر السابق، س ١٩٧.